ثورة ٢٣ يوليو .. وكيف سميت انقلابا؟!

د. سيد توفل

التحرير

وعدت فى المقال الماضى أن أتابع حديث البناء الوطنى . . وجدت أخيرا تطورات فى مسيرة السلام الشامل : مدا وجزرا . . وتصاعدت فى بشاعة وفوضى أعمال القمع الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، ومحاولات وأد السلام اليائسة الإرهابية . . وزادت حكومة بيجين وهنا على وهن ، وسقطت جميع ذرائعها المفتعلة . . وأدان مسلكها العالم كله ، وعارضته جمهرة الشعب الإسرائيلى ذاته . . وتلك موضوعات تستوقف الكاتب والمحلل . . ولكن أمرا طارئا صرفنى عن ذلك كله ، ووجهنى وجهة أخرى فى حديث اليوم

لقد توافقنا على أن الأعلام البارزة فى عالم اليوم المصرى العربى أربعة . هى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وثورة مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومبادرة نوفمبر ١٩٧٧ للسلام ونتائجها . . ومن عجب أنها جميعا عولجت فى الخارج بأفضل مما عالجناها . . وما ظهر عندنا من كتابات ، وما نطالعه أو نراه أو نسمعه فى المناسبات ، لا يسمن ولا يغنى من جوع ! ! فذلك فى جملتها أقرب إلى التجهيل منها إلى التعريف . . كما أنها لا تتفق ومقتضيات عهد البناء الوطنى والتصحيح الشامل . .

■ وقد يكون من أخطاء ثورة يوليو – وجل من لا يخطئ – ما ارتفع فيها حينا من شعار مغلوط ، هو : « أهل الثقة لا أهل الخبرة ! » فلا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين الخبرة والثقة . . ومن لا خبرة له لا ثقة فيه . . ولهذا افتقرت إلى من يعرفون بإنجازاتها ويعرضون جوانب عظمتها . . لكن ثورة مايو صححت ذلك فيما صححت من أخطاء . وقربت أهل الخبرة أعظم التقريب . وأغدقت على الكتاب والفنانين . . وأحلت الحكيم توفيق محل رؤساء الدول فى التكريم والعرفان . .

ومع ذلك فلا تزال الأحاديث بيننا تجرى عن غياهب الماضى المصرى والعربى والدولى . . ولا تزال ترتد ونعالج القضايا المحسومة

ابراهيم عبد الهادى

فى الدين والأدب والاجتماع منذ ستين عاما أو أكثر . ! ولا يزال فينا من يعتون بعصر النهضة الأوروبية ، وبثورة فرنسا فى القرن الثامن عشر ، وبالرومانسية أو العاطفية فى مطلع القرن التاسع عشر ، وبالمذاهب الفنية البائدة ، وبدموع باريس ! ! وهم يتحدثون فى ذلك كله وفى كثير من مثله . . ولا يوجهون عنايتهم إلى مقتضيات حياتنا ومستلزمات السلام والحرية والتنمية . . ولا يلقون بالا إلى زفرات القاهرة والجيزة والإسكندرية وسائر المحافظات والمدن والقرى المصرية ! !

■ وفى مناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لكلية الحقوق المصرية ، وقعت إشارة إلى طبيعة ثورة ٢٣ يوليو ، وكيف سماها البعض انقلابا . . وبدت الإشارة لغزا . . وتجاوزها الجميع ، وسألنى الكثيرون وتحدثت إليهم . . ووجدت الحديث جديرا بالتعميم والتقديم . .

وبعيدا عن تعقيدات القانون الدستورى والدولى ، يمكن القول بأن الثورة حركة شعبية فعالة ترمى إلى التغيير الأساسى الشامل لنظام الدولة . وتصطنع جميع الوسائل المتاحة فى سبيل هذه الغاية . . وكثيرا ما تكون حمراء يجرى فيها الدم جداول أو أنهارا ، وتسودها ألوان الصراع الداخلى . . وقليلا ما تكون بيضاء لا يجرى فيها الدم ، ولا تسودها الغضاء . أما الانقلاب فهو حركة فئة أو جماعة تستهدف تصحيح الأوضاع القائمة . . وتطيح بحكومة فاسدة فى تقدير أصحاب الانقلاب ، وتأتى بحكومة أخرى تصلح ما اعوج ولا تستهدف تغيير النظام العام . .

وقد تكون هناك نوازع ذاتية لمن سموا ثورة ٢٣ يوليو انقلابا . . لكن هنالك لا ريب ما يقال فى هذا الشأن . . ونحن أحوج ما نكون إلى وحدة التفكير والإرادة والعمل فى هذه المرحلة التاريخية . . ونحن أشد حاجة إلى استثمار قوانا من الشباب والشيوخ جميعا . .

ومن الممكن أن يقول قائل : إن ثورة ٢٣ يوليو قادها تنظيم الضباط الأحرار ، وأعلنت فور نشوبها مبادئ الإصلاح الوطنى فى مختلف جوانبه التشريعية والتنفيذية ومبادئه السياسية والعسكرية والاجتماعية . . ولم تعلن عزمها تغيير النظام الأساسى للدولة ونقله من الملكية إلى الجمهورية ، ومن تحكم الأجانب والمتمصرين فيه إلى السيادة الوطنية التامة ، ومن الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية العادلة . . أما مسار الثورة فإنه لم يتضح إلا تباعا ، ولم تكتمل ملامحه الأساسية إلا بعد أحد عشر شهرا . . حين ألغى النظام الملكى وحل محله النظام الجمهورى . .

وكان التأييد الشعبى للثورة إجماعيا . . وشارك فيه الحزبيون من الوفديين والدستوريين والسعديين والكتليين والوطنيين . . فقد كانوا جميعا فى عداء سافر – مع اختلاف الأسباب – لحكم الملك فاروق . . وكانت الثورة بهذا تعبيرا عن الرأى المصرى العام . . ولم تأت بأمر تفرضه وتجد المشقة فى فرضه . . ولم تجد أية مقاومة شعبية ولا حزبية . . ولقد بادر إلى مقر الثورة فى يومها الثانى أحمد لطفى السيد والدكتور محمد حسين هيكل وإبراهيم عبد الهادى وسائر السياسيين غير الوفديين . . وأكدوا تأييدهم للثورة المعبرة عن الإرادة الشعبية الإجماعية . . بل إن مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد لم يتخلف عن التأييد على أثر عودته من الخارج ، وإن تطلع إلى رياسة الحكومة بدلا من على ماهر . .

■ وأقوى ما يقال دفاعا عن الناعتين للثورة التاريخية الشاملة بأنها انقلاب محدود ، هو أنهم وقفوا عند نقطة البداية ، ولم يتعمقوا فى دراسة المواقف والأحداث المتلاحقة . .

لكن التأمل فى بيان الثورة الأول الذى أذاعه على الشعب أنور السادات ، ينقض ذلك . . فهو يؤكد طبيعتها الشعبية العلاجية ، وتحديها الصلب للواقع ، وإرادتها التغيير الشامل . . كما أكدت

ذلك ممارساتها منذ الساعة الأولى من صباح ٢٣ يوليو . . فحين بدأت تحركات الجيش فى القاهرة وضواحيها ، اعتقل قادة الثورة رؤساءهم وزملاءهم الذين يختلفون وإياهم ، وبعض الوزراء الذين عينهم الملك فى حكومة أحمد نجيب الهلالى المؤلفة قبيل الثورة بساعات معدودات . . واتصل مرتضى المراغى وزير الداخلية باللواء محمد نجيب يطلب حضوره إلى الوزارة للتباحث فى الموقف . . لكن اللواء نجيب رفض ، وطلب منه الحضور إلى مقر الثورة إذا أراد التباحث . . ووافق الملك فورا على طلب الثورة إسناد رياسة الحكومة إلى على ماهر وإبعاد حكومة أحمد نجيب الهلالى الوليدة . . كما وافق على عزل المقربين إليه من رجال الحاشية والجيش . . وبهذا قبضت الثورة منذ ساعاتها الأولى على زمام الجيش والحكومة معا ، وعزلت الملك واقعا فى قصره بالإسكندرية . .

وفى اليوم الرابع حشدت الثورة القوات الحربية والبرية فوق قصر الملك ومن حوله . . ووجهت إليه خطابا يفى نصه عن كل تعليق . . فهو لم يبدأ ولم ينته بالتحية . . إنما بدأ بهذه الفقرة :

« نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة ، عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . . وحتى أصبح الخونة والمرتشون يحدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب . . »

وانتهى الخطاب بطلب التنازل عن العرش ، تفويضا من الجيش الممثل لقوة الشعب ، ومغادرة البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . . وأذعن الملك وتنازل ورحل . . وكان توقيع وثيقة التنازل وسط مظاهرات جوية عسكرية صاخبة استمرت ست ساعات ، وبعد طلائع أعمال أكدت له المصير المحتوم إن قاوم أو تلكأ . . وعهد على ماهر رئيس حكومة الثورة الذى أجلسه على العرش عام ١٩٣٦ بعد وفاة والده فؤاد ، ثم وقع منه وثيقة التنازل عن العرش عام ١٩٥٢ . . عهد بين السفر على طائرة أو باخرة . . لكن فاروق طلب السفر على اليخت الملكى « المحروسة » . . وأن يسافر معه بعض رجال حاشيته . . ووافقت الثورة ، تعبيرا عن التفكير الحضارى المصرى ، على سفره على المحروسة ، وأن تؤدى له التحية بوصفه ملكا متنازلا عن عرشه . . ولكنها رفضت سفر أى من رجال حاشيته لاتهامهم جميعا بالفساد . . وخضع الملك المخلوع ، وسافر مع أهله إلى إيطاليا بعد حكم دام خمسة عشر عاما ، مثلما سافر جده إسماعيل من قبل بعد حكم دام ستة عشر عاما . . .

وتألف مجلس الوصاية على عرش أحمد فؤاد الطفل ، الراحل مع أبيه . ؟ ولكن هذا المجلس لم يكن يملك من الأمر شيئا . . وصدرت التشريعات المتلاحقة الدالة على خطة التغيير الثورى الشامل . . فى ١٩٥٢/٨/٢ ألغيت الرتب والياقات الملكية . . وفى ٨/٤ تقرر تطهير الأداة الحكومية . . وفى ٩/٩ صدر قانون الإصلاح الزراعى . وفى ١٠/١٦ صدر العفو الشامل عن الجرائم السياسية . . وفى ١٢/٩ ، ألغى دستور ١٩٢٣ . . وفى ١٩٥٣/١/١٨ ألغيت الأحزاب السياسية . ثم قضى على النظام القديم رسميا بعد أن قضى عليه واقعيا منذ فجر الثورة . وذلك بإعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكى فى مصر يوم ١٩٥٣/٦/١٨ . .

وبهذا تسقط جميع شبهات العذر لأولئك الذين زعموا أن ثورة ٢٣ يوليو انقلاب . . فهى ثورة شعبية جيش بها الجيش بتأييد الشعب الإجماعى ، وليست تعبيرا عن إرادة أفراد ، واستهدفت

الملك فاروق

حسن هيكل

على ماهر

التغيير الشامل . .

ولقد نبذت الحزبية على أثر تخرجى فى الجامعة منتصف الثلاثينات حين صدمت بواقعها البغيض . . ولكنى تعاونت مع رجال السياسة المختلفين فى العهدين القديم والجديد . . وفى هذا المقام عرفت مواقف رجال ثلاثة من العهد القديم أيدوا الثورة وعرفوا طبيعتها . . وهم على ماهر الذى صادق القصر الملكى وعاداه مثلما عادى الأحزاب جميعا . . وأشرت إليه من قبل . . والدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ والكاتب الحر الخالد ، الذى اعتدى الملك على الدستور فى عام ١٩٥٠ ليلغى رياسته للمجلس . . وأستاذ الجيل الفيلسوف أحمد لطفى السيد وزير الخارجية والمعارف ونائب رئيس الحكومة ومدير جامعة القاهرة . . وهو الذى لم يرض عنه الملك الجاهل يوما من الأيام . .

■ وكان لطفى السيد يؤكد فى دائما أن ثورة ٢٣ يوليو ثورة وطنية شاملة ، وأن مصر لم تظفر بحاكم مصرى وطنى قبلها ، منذ غزا قمبيز مصر عام ٥٢٥ قبل الميلاد ، وقضى على الملك المصرى أبسماتيك الثالث . . كما كان يرى أن رجال الثورة هم الذين يصلحون لقيادة الحكم فى مرحلة التحول المرفوقة ، والتى يجب أن تعقبها مرحلة الحكم الدستورى الشعبى السليم . .

ولقد لقيته ذات يوم من ربيع ١٩٥٤ فى مكتبه الكبير بداره بمصر الجديدة . . وقد عرضت عليه رياسة الجمهورية أثناء الحديث عن عودة الأحزاب السياسية . . وسألنى الرأى : فقلت ما المانع إذا كان فى ذلك خير للوطن ؟ ! فقال السياسى الحكيم : « يا دكتور ! إن ذلك مخالف لطبيعة الأشياء . . فلدى رجال الثورة خطة التغيير الشامل . . وهم أعرف الناس بفلسفتها وهدفها . . ومن نحّى إنسانا عن مجلسه جلس فيه ! ! »

أما الدكتور هيكل فقد أيد الثورة التى نشبت أثناء وجوده بمصيفه ببرومباية بلبنان ، وعاد إلى القاهرة فور نشوبها . . وتحدث فى الإذاعة المصرية وفى حلب وروما وغيرهما تأييدا لها . . وكان يراها فى البداية انقلابا ، حسبما سمع فى لبنان من أبنائها وسجله فى مذكراته . . لكنه لم يلبث أن أكد هويتها الثورية الشاملة . .

أما على ماهر – ولا أدرى أين ذهبت مذكراته التى كتبها ولم تنشر ! – فقد كان يرى الثورة فى البداية انقلابا ، حسبما أراد أن يكون الإصلاح فى نطاق النظم القائمة . . ولهذا كان له موقف خاص من قانون الإصلاح الزراعى أدى إلى استقالته . . ولكنه بعد التطورات التى أشرت إليها من قبل ، أكد فى مرات أن ثورة ٢٣ يوليو ثورة وطنية شاملة ، وأنها حققت – رغم بعض المآخذ على التفاصيل – الانجازات التاريخية . . بل إنه ظل يخلص النصح لقادتها كلما استطاعوا رأيه . . وقد اتصل هذا الاستطلاع إلى أن توفى بمصيفه فى سويسرة عام ١٩٦٢ . .

ومهما يكن من أمر ، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء ! والثورة الفرنسية سماها البعض انقلابا ، ولم تقل تسميتهم من الخلاق شيئا . . وقد احتفظت بالنظام الملكى ثلاثة أعوام . . ولم تتخذ شعارها التاريخى : الاخاء والحرية والمساواة ، إلا بعد عامين . .

■

* * *

وبعد ، فما أحوجنا إلى معرفة تاريخنا القريب والمعاصر ؟ ! وما أحوجنا إلى اكتشاف قوانا البشرية والطبيعية جميعا ، واستثمارها لبناء السلام والحرية والتنمية ؟ !

وما أحوجنا إلى أن نؤسس بناءنا ونرفعه على قواعد الحق . . كل الحق ، والصدق كل الصدق ؟ !

* * *

وأرجو ألا يؤخر أحاديث البناء الوطنى مؤخر جديد !

□